E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2017/WG.1/Report
23 May 2017
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2017

تفعيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة عربية متغيّرة
الرباط، 3-5 أيار/مايو 2017

الأمم المتحدة
بيروت، 2017

17-00340

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	6-1	1
الفصل		
أولاً- الرسائل الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة		2
ألف- رسائل عامة		2
باء- التجارب الوطنية والتقارير الطوعية الوطنية		2
جيم- القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار		3
دال- مواضيع ذات أولوية على المستوى الإقليمي.....		4
هاء- وسائل التنفيذ على المستوى الإقليمي.....		6
واو- تفعيل الجهود الإقليمية نحو المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018 .		7
ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض	68-7	8
ألف- الجلسة الافتتاحية	12-8	9
باء- الجلسات العامة.....	44-13	10
جيم- الجلسات المتخصصة	64-45	16
دال- الجلسة الختامية.....	68-65	20
ثالثاً- المشاركون	73-69	21

مقدمـة

1- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، ومع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة في المملكة المغربية، المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2017 تحت عنوان "تفعيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة عربية متغيّرة"، وذلك في الرباط، في الفترة من 3 إلى 5 أيار/مايو 2017. وتم اختيار هذا العنوان انسجاماً مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي ينعقد في نيويورك في الفترة من 10 إلى 19 تموز/يوليو 2017 تحت عنوان "القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغيّر"، والذي ستقدَّم إليه مخرجات المنتدى العربي إلى جانب مخرجات المنتديات الإقليمية الأخرى. وتولّت المملكة المغربية رئاسة المنتدى العربي لعام 2017، وافتتح أعماله رئيسُ الحكومة المغربية معالي السيد سعد الدين العثماني.

2- يشكل المنتدى منبراً إقليمياً رفيع المستوى لاستعراض ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (وسيشار إليها اختصاراً بـ "خطة 2030" في سياق هذا التقرير) في المنطقة العربية. وبعد نجاح الدورات الثلاث السابقة التي عُقدت في عمّان في عامي 2014 و2016، وفي المنامة عام 2015، ثبت "إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الصادر عن دورة الإسكوا الوزارية التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016) دور المنتدى كلقاء سنوي تجتمع فيه الحكومات العربية والجهات المعنية بالتنمية المستدامة للاطلاع على التجارب الوطنية والإقليمية، والبحث في آليات تنفيذ خطة 2030 على المستويين الوطني والإقليمي(*). وتُرفع مخرجات المنتدى العربي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد في نيويورك في شهر تموز/يوليو من كل عام.

3- وتزامن عقد المنتدى لهذا العام مع بداية السنة الثانية على تنفيذ خطة 2030 وشروع المزيد من الدول العربية في تكييف خططها واستراتيجياتها وإقامة الهياكل المؤسسية اللازمة لدعم تنفيذ الخطة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تصميم آليات للمتابعة والاستعراض على المستويين الوطني والإقليمي.

4- وتكمن أهمية المنتدى العربي في طابعه التشاركي. فهو يضمّ ممثلين رفيعي المستوى عن الوزارات والجهات المعنية بالتخطيط وبمتابعة تنفيذ خطة 2030، وممثلين عن البرلمانات العربية وعن مجموعة واسعة من المنظمات الإقليمية والدولية وشبكات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وبيوت الخبرة وغيرها.

5- وتضمن برنامج عمل المنتدى لعام 2017 جلسات عامة تمحورت حول موضوع المنتدى الرئيسي "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة عربية متغيّرة" والتجارب الوطنية في تنفيذ خطة 2030 ووسائل التنفيذ على المستوى الإقليمي، وجلسات متخصصة ركزت على مواضيع ذات أولوية في المنطقة العربية مثل المساواة بين الجنسين، والبعد البيئي، والبعد السكاني، والأمن الغذائي، والصحة والفقر، وإدماجها في التخطيط التنموي.

(*) كما يستمد المنتدى مرجعيته من سلسلة قرارات صادرة عن الإسكوا، ومنها القرار 327 (د-29) بشأن آليات عمل المنتدى العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين؛ والقرار 314 (د-28) بشأن المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014)؛ والقرار 322 بشأن دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، الصادر عن اللجنة التنفيذية للإسكوا في اجتماعها الثاني (عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015).

6- ونتج عن المناقشات رسائل رئيسية من منظور المنطقة العربية لرفعها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي ينعقد في نيويورك، ولعرضها في الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية التابعة للإسكوا وفي الدورة الثلاثين للجنة الوزارية للإسكوا، وفي المنتديات الأخرى ذات الصلة التي يمكن أن تُعقد في وقت لاحق، بما في ذلك الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

أولاً- الرسائل الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

ألف- رسائل عامة

- التأكيد على الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 والتي تم رفعها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2016، وتجديد الالتزام بإعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبالتوجهات التي تضمنتها المنتديات الإقليمية العامة أو القطاعية ذات الصلة بخطة التنمية المستدامة، والتي تتوافق مع مبادئها ومضمونها.

- التأكيد على أن الأمن والسلم وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، هي شروط أساسية لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في المنطقة العربية.

- التأكيد على أن القضاء على الفقر وتحقيق العدالة والحوكمة الرشيدة هي أولويات قائمة بذاتها، وشروط للاستدامة والاستقرار.

- التأكيد على أهمية البعد الإقليمي في الدفع بخطة 2030 في البلدان العربية، والدور الأساسي للمنتدى العربي للتنمية المستدامة في تحفيز العمل على المستويين الإقليمي والوطني وإيصال إنجازات وشواغل المنطقة إلى المستوى العالمي والتأثير على مسار الخطة العالمية.

- تأكيد ضرورة إيجاد حلول عملية لمعالجة المسائل التي اعتبرت ذات طابع إقليمي في المنتديات العربية السابقة من خلال برنامج عمل واضح يراعي قدرات الدول والموارد المتاحة، لا سيما قضية تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفعالة في التنمية وفي صنع القرار على مختلف المستويات.

- تأكيد ضرورة تفعيل مبدأ المشاركة على كل المستويات واعتماد آليات تضمن مساهمة كل الفاعلين والجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية في تنفيذ ومتابعة خطة 2030.

باء- التجارب الوطنية والتقارير الطوعية الوطنية

<u>التجارب الوطنية في تنفيذ خطة 2030</u>

- خطة 2030 ليست عبئاً إضافياً على عاتق الدول، بل هي إطارٌ يكمّل وينسّق جهودها لمعالجة الأولويات الوطنية نحو أهدافٍ مشتركة.

- أهمية القيادة والملكية الوطنية في تكييف خطة 2030 وفق الخصائص والأولويات الوطنية بالشراكة مع كافة الجهات المعنية بالتنمية.

- يوفر المنتدى العربي فرصة سنوية ثمينة لمناقشة تجارب الدول العربية على مستوى الأطر المؤسسية والسياسات وآليات العمل الفنية والإجراءات الدستورية والقانونية الرامية إلى مأسسة الحق في التنمية واقتراح السياسات المناسبة بما يتلاءم مع تشريعات كل بلد.

- أهمية اعتماد أطر مؤسسية وإجراءات تشريعية على غرار تلك التي اعتمدتها بعض الدول العربية لدسترة الحقوق أو التوافق على ميثاق وطني للتنمية المستدامة.

التقارير الطوعية الوطنية

- التقارير الطوعية الوطنية تساهم في تعزيز الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وزيادة الوعي بمبادئها، وتحديد الأولويّات والمقاصد الوطنية.

- أهمية النهج التشاركي في إعداد التقارير الطوعية الوطنية لضمان المصداقية والشمولية وفقاً لمبادئ خطة 2030.

- اعتماد المقاربة الحقوقية في عمليات المتابعة والاستعراض، والاسترشاد بالتقارير الدورية التي ترفعها الدول إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، وخاصة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتوحيد آليات المتابعة والاستعراض من خلال نماذج متشابهة.

جيم- القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار

- اعتماد مفهوم واسع للسياسات الاجتماعية وسياسات القضاء على الفقر في إطار خطط تنمويّة شاملة.

- أخذ الروابط بين الفقر واللامساواة في الاعتبار لمعالجة الأسباب المولِّدة للفقر والتفاوتات القائمة، واعتماد مفهوم الفقر المتعدّد الأبعاد، ودراسة الفقر في تجلّياته المحلية، وتطوير منهجيات مناسبة لقياسه.

- إجراء تغيير في الهياكل الاقتصادية والسياسات الاجتماعية ودمج الأبعاد البيئية وإصلاح حوكمة سوق العمل، ومكافحة الفساد، وتقليص التضارب بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- إيلاء الأهمية الكافية لسياسات التشغيل وحماية القوى العاملة، والالتزام الفعلي بالاتفاقيات الدولية، والاعتراف بدور النقابات والحوار الاجتماعي في تحقيق العمل اللائق.

- إصلاح السياسات المالية والضريبية من أجل إعادة التوزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية، ووضع حد للسياسات التمييزية، وترسيخ النهج الحقوقي لمعالجة التفاوتات واللامساواة.

- العمل على معالجة الأسباب والآثار في آن واحد: إنهاء الاحتلال والحروب والنزاعات باعتبارها من أهم مسبّبات الفقر والهشاشة، واعتماد سياسات تجمع بين الإغاثة والعمل الإنساني والتنمية، بالإضافة إلى بناء القدرة والمرونة.

- دمج كل الأبعاد التنموية دون استثناء في استراتيجيات مواجهة الاحتلال والنزاعات، بما في ذلك ما يتعلق بالإنتاج والعمل وإدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، وتوفير الخدمات للجميع من أجل تعزيز القدرة على الصمود.

- إشراك الجميع في إيجاد حلول مستدامة، لا سيّما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء والفئات الأكثر هشاشةً وتهميشاً.

- بناء مؤسسات فاعلة تخضع للمساءلة، ونُظم حوكمة تضمينية وعادلة وشفافة، باعتبارها من أهم شروط الخروج من الأزمات وعدم الانزلاق في الحروب واستدامة السلام.

- تعزيز الحيّز الوطني لصناعة السياسات وترسيخ حق الدول في صياغة السياسات التي تخدم مصالحها وتحفظ سيادتها على مواردها.

- ترسيخ الإدارة المتكاملة في التخطيط الاستراتيجي للقطاعات التنموية وفي التنفيذ كركيزة أساسية في عمل المؤسسات الحكومية.

دال- مواضيع ذات أولوية على المستوى الإقليمي

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- مراجعة الأطر الدستورية والقانونية لضمان حقوق المرأة وتمكينها ووضع آليات عملية لتطبيقها.

- صياغة سياسات متكاملة وشاملة حول المساواة بين الجنسين ضمن خطط التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.

- العمل على المستوى الإقليمي لتقليص التفاوتات داخل الدول وفي ما بينها، لا سيّما في مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية وفي الحدّ من العنف ضدها والممارسات الضارّة بها.

- وضع نظام فعّال للرصد والمتابعة من خلال قائمة مؤشرات حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تراعي القضايا الوطنية والاتجاهات الإقليمية.

البعد البيئي والاستدامة

- إدماج البعد البيئي في كل مجالات العمل التنموي، وبناء شراكات فاعلة من أجل الحفاظ على الكوكب والثروات الطبيعية، مع إيلاء أهمية خاصة للتدمير الذي يلحق بالبيئة والثروات الطبيعية والتراث الثقافي في ظل الحروب والنزاعات، حيث البيئة ضحية صامتة لهذه الظروف.

- إدماج مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة في كافة مراحل التعليم بما يساعد على بناء جيل مسؤول بيئياً ويمارس سلوكيّات مستدامة.

- إعطاء البيئة دورها الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تشكل السيادة على إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها واستخدامها الرشيد والمستدام عنصراً رئيسياً لمكافحة الفقر وتحقيق الازدهار، وتسهم في السلام والاستقرار.

البعد السكاني

- إدماج قضايا الهجرة الدولية في السياسات التنموية على المستويين الوطني والإقليمي باعتبارها من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الاهتمام بالهجرة الداخلية وتطوير سياسات حضرية ملائمة لمعالجة آثار التحضّر المتزايد في البلدان العربية.

- القيام باستثمارات هادفة للإفادة من العائد الديمغرافي لتزايد أعداد الشباب، وذلك بالاستثمار في صحتهم ورفاههم، وتعليمهم وتطوير مهاراتهم، وتمكينهم اقتصادياً وتشغيلهم، وتشجيعهم على الريادة والمشاركة، وفقاً لإطار مراجعة مؤتمر السكان والتنمية، وإعلان القاهرة 2013 حول مؤتمر السكان والتنمية، وخطة 2030.

- تفعيل مقترحات مؤتمر "الموئل الثالث" حول خطة الأمم المتحدة الحضرية الجديدة للوصول إلى مدن آمنة وتضمينية وصحية، رشيدة في استهلاك الموارد ومستدامة، وتدار وفق نُظم حوكمة تشاركية.

الأمن الغذائي

- تقليص التبعيّة لاستيراد الغذاء من خلال الاستثمار في التطوير التكنولوجي اللازم لضمان استدامة الإنتاج الغذائي بما يخفف من الضغوط على الموارد الطبيعية.

- إعطاء الأولوية لتطوير الزراعة بما يساهم في دعم الاقتصاد، ويعزز الأمن الغذائي، ويحد من الفقر، خاصة من خلال خلق فرص عمل في قطاعات تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية.

- الحد من هدر المواد الغذائية من أجل تقليص فجوة الأمن الغذائي.

الصحة

- اعتماد نهج تنموي متكامل عبر التعاون الوثيق بين وزارة الصحة والوزارات الأخرى وجميع الأطراف المعنيين لمجابهة التحديات الكبيرة وتلبية الاحتياجات الصحية للجميع.

- وضع سياسات صحية تضمينية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات المهمشة والأكثر تعرضاً، بما في ذلك الأشخاص ذوو الاعاقات، وكبار السن، وحاملو فيروس نقص المناعة.

- إدماج بُعْد المساواة بين الجنسين في الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة لمعالجة تحدّيات إقليمية كبرى كتزويج الأطفال، وختان الإناث، والعنف ضد النساء.

الإعاقة

- إيلاء عناية خاصة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اعتماد نهج شمولي لتضمين قضايا الإعاقة في الخطط والبرامج التنموية الوطنية.

- اعتماد سياسات ونُظم حماية اجتماعية تحدّ من اللامساواة والتمييز وتضمن ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة الى الموارد والفرص الاقتصادية والخدمات العامة، بما في ذلك من خلال تطوير تكنولوجيات تعزّز استقلاليتهم الذاتية على كافة المستويات.

- تشكيل مجموعة عمل إقليمية متخصّصة في رصد مدى الالتزام بإدماج قضايا الإعاقة ضمن السياسات والآليات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها.

- دعوة الفاعلين الإقليميين في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك الإسكوا، إلى تنظيم ورش عمل إقليمية حول المتابعة والاستعراض لتعزيز دور المجتمع المدني في رصد التقدّم، خاصة في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن والخدمات والمعلومات، ربطاً بمبدأ المساواة للجميع.

الأسرة

- الاهتمام بموضوع الأسرة كمكوّن أساسي للمجتمعات العربية وحامٍ للتماسك الاجتماعي، وذلك من خلال خطط تنموية متكاملة تراعي احتياجات كل الأفراد والتحوّلات التي تطرأ على الأسرة والمجتمع، وسد الفجوة المعرفية.

حقوق الإنسان

- احترام الحق في التنمية والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان كشرط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوصول إلى تنمية لا تستثني أحداً.

- اعتماد النهج القائم على الحقوق في السياسات، لا سيما ما يتعلق بالسياسة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على التمييز ضد أي فئة سكانية وعلى أي أساس كان.

- تفعيل الجهود الإقليمية لوضع نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة انطلاقاً من مبدأ الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، والحدّ من الممارسات التمييزية بحق النساء والفتيات وذوي الإعاقة والشباب والمراهقين وغيرهم من الفئات التي تعاني من التمييز على أساس العرق أو القومية أو الدين أو المعتقد أو أي أساس آخر، واحترام الحق في التنمية وحق تقرير المصير والسيادة على الموارد.

هاء- وسائل التنفيذ على المستوى الإقليمي

- حشد وسائل التنفيذ على المستوى الإقليمي بما في ذلك الموارد المالية والقدرات البشرية والتكنولوجية والتجارة والبيانات والنُظم الإحصائية والشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث.

- إيجاد آلية إقليمية لبناء توافق حول وسائل التمويل على المستوى الإقليمي وتفعيل الالتزامات والتعهدات.

- تفعيل المقترحات المطروحة لتمويل التنمية على المستوى الإقليمي من خلال آليات مستدامة تعزز مفهوم المسؤولية المشتركة وتساهم في تقليص العجز في التمويل والحد من التبعية للمساعدات المشروطة.

- تفعيل الحوار الإقليمي حول تنفيذ خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية وتعزيز التعاون والشراكات الدولية انطلاقاً من الأولويات الوطنية والإقليمية.

- التعاون في مجال المعرفة والتكنولوجيا بما يقلل الكلفة ويزيد الفعالية، وتوفير قواعد للباحثين وإنشاء هياكل وآليات إقليمية داعمة للبحث العلمي في خدمة أهداف التنمية المستدامة والتمكين وتوطين التكنولوجيا.

- التعاون في مجال التجارة مع أخذ خصوصيات الدول والقطاعات الإنتاجية في كل بلد في الاعتبار، وذلك للتخفيف من حدة التنافس وتعزيز التكامل.

- تطوير النُظم الإحصائية والتشريعات الخاصة بها، وتحديد قائمة مؤشرات مرتبطة بالأهداف والمقاصد الإقليمية، وبناء قاعدة معلومات لرصدها.

- تطوير برامج لدعم القدرات وملء الفجوة المعرفية.

- ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات للجميع، لتمكينهم من المساهمة في رسم السياسات والبرامج التنموية مع الحرص على مراعاة منظور الحقوق في جميع البيانات وتصنيفها.

- التعاون والشراكة مع المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات، على نحو غير استنسابي أو شكلي، بل باعتبار ذلك شرطاً لتحقيق خطة 2030، يضمن لكل طرف حق التعبير والمشاركة والتأثير على المسار، وفي هذا الإطار تفعيل العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني.

- تفعيل دور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية، مع التشديد على التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وبحقوق الإنسان.

واو- تفعيل الجهود الإقليمية نحو المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018

- ترجمة الالتزامات إلى خطوات عملية، من خلال أنشطة إقليمية تنفَّذ خلال الفترة الممتدة حتى موعد انعقاد المنتدى المقبل. ويمكن أن تتضمن هذه الأنشطة ما يلي:

  - تنظيم اجتماع خبراء يضم كل الشركاء المعنيين للتوافق حول قائمة مصغرة من الأهداف والغايات والمؤشرات كإطار إقليمي لتنفيذ خطة 2030 (بناءً على القضايا الإقليمية التي سبق الاتفاق عليها، وتفعيلاً لإعلان الدوحة).

  - بحث آليات المتابعة والاستعراض على المستوى الإقليمي، بما في ذلك تصميم ومحتوى التقرير العربي للتنمية المستدامة.

  - توسيع قاعدة التشاور والحوار بين الشركاء غير الحكوميين، خاصة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

- تنظيم اجتماع إقليمي للبرلمانيين من أجل تعزيز دور البرلمانات الوطنية في تنفيذ خطة 2030 وفي الرصد والمتابعة.
- تعزيز الإنتاج المعرفي وبناء القدرات من خلال تطوير مواد تدريبية باللغة العربية حول منهجية مواءمة خطة 2030 مع الخصائص الوطنية والإقليمية.
- إنشاء فريق من الخبراء والمدربين المتخصصين في خطة 2030 وأهدافها.
- تعزيز الشراكات وتنظيم أنشطة مشتركة بين جميع الفاعلين الإقليميين في مجال التنمية ومن ضمنهم منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.
- إعداد تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل هذا، يُقدّم إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة في دورته لعام 2018.

ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض

7- تضمن المنتدى، بالإضافة إلى جلستي الافتتاح والاختتام، ثماني جلسات عامة تمحورت حول موضوع المنتدى الرئيسي "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة عربية متغيّرة" والتجارب الوطنية في تنفيذ خطة 2030 ووسائل التنفيذ على المستوى الإقليمي، وخمس جلسات متخصصة حول مواضيع ذات أولوية في المنطقة العربية مثل المساواة بين الجنسين، والبعد البيئي، والبعد السكاني، والأمن الغذائي، والصحة والفقر، وإدماجها في التخطيط التنموي. تناولت الجلسات العامة المواضيع التالية:

الجلسة الأولى: عرض تمهيدي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عامها الثاني في المنطقة العربية

الجلسة الثانية: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: منظور الدول العربية

الجلسة الثالثة: تقارير الاستعراض الطوعية الوطنية

الجلسة الرابعة: الفقر والازدهار: مسألة التوزيع

الجلسة الخامسة:الفقر والازدهار: النمو التضميني والعمل اللائق

الجلسة السادسة:بناء مجتمعات مزدهرة من خلال السلم والاستقرار

الجلسة السابعة: نحو تحقيق الازدهار من خلال حشد وسائل التنفيذ على المستوى الإقليمي

الجلسة الثامنة: حوار حول الرسائل الأساسية المنبثقة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2017 والخطوات المستقبلية

ألف- الجلسة الافتتاحية

8- تحدّث في الجلسة الافتتاحية كل من معالي الدكتور سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة في المملكة المغربية، والدكتورة خولة مطر، الأمينة التنفيذية للإسكوا بالوكالة، والسيدة ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية التي ألقت كلمة الأمين العام. كما شاركت في افتتاح المنتدى السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، عبر تسجيل مصوّر.

9- ركز الدكتور سعد الدين العثماني على التنمية المستدامة كهدف نبيل يحقق العيش الكريم للجميع ويخفف من معاناة الإنسان ويحفظ حقوق الأجيال المقبلة. وأكد أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة مناسبة للتفكير الجماعي انطلاقاً من خصوصيات المنطقة العربية ومع مراعاة الظروف القاسية التي تشهدها. كما شدّد على أن التوترات التي تشهدها البلدان العربية تحتم العمل الجماعي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وتحقيق حد معقول من التقدّم في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة يمكّن المنطقة العربية من القيام بدور فاعل على المستوى العالمي. ودعا إلى التضامن والتعاون وتبادل الخبرات والمعرفة للاستفادة من التجارب الواعدة، منوهاً بالنموذج المغربي الذي يعتبر الإنسان مفتاح التنمية والابتكار وفاعلاً أساسيّاً لتحقيق نمو اقتصادي متكامل ومتوازن ومستدام. وفي ختام كلمته، جدّد السيد العثماني عزم المملكة المغربية الانخراط في الجهود الإقليمية لتحقيق أهداف خطة 2030.

10- وأكدت السيدة أمينة محمد أهمية المنتدى العربي للتنمية المستدامة كفرصة ثمينة للتفكير الجماعي في سُبل التصدّي للتحديات التنموية في المنطقة العربية من خلال خطة 2030. وشددت على أن قضايا التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وبطالة الشباب والتمييز ضد النساء وكذلك النزاعات والتطرّف والعنف تضعف قدرة البلدان على التقدم وتقوض الإنجازات السابقة والجهود الرامية إلى توفير المياه وحماية الطبيعة والتصدي لآثار تغيّر المناخ وتطوير البنية التحتية وتعزيز التجارة الإقليمية والنمو الاقتصادي المستدام.

11- وتحدثت السيدة ندى العجيزي عن المصاعب التي تعيق التنمية في المنطقة العربية فأكدت أهمية الأمن والاستقرار لتهيئة البيئة التي تساعد على التصدّي للفقر، موضوع المنتدى العربي لهذا العام، بكل أبعاده وتجلياته. ونوّهت بجهود منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء وبناء المؤسسات. وأكدت أهمية التشاور والحوار الوطني لإدماج خطة 2030 في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية. كما أكدت أهمية التوصيات التي خرج بها الاجتماع التحضيري للمنتدى حول القضايا البيئية والأولويات الإقليمية وضرورة إدماج البعد البيئي في جهود التنمية كعامل أساسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك أهمية تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب المناطق الأخرى، لا سيما في تطوير الاقتصاد الأخضر والاستثمارات الخضراء وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

12- وبعد كلمات الشكر للمملكة المغربية والشركاء، أكدت الدكتورة خولة مطر على وجود الإرادة الإقليمية لتوظيف خطة 2030 في سبيل النهوض بالمنطقة العربية نحو مستقبل أفضل، كما عبّرت عن ذلك الدول العربية في إعلان الدوحة (2016) وفي المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016. ونوّهت بالنموذج التنموي المغربي وبتجارب دول عربية تجاوبت مع خطة 2030 بجدية وأرست المؤسسات والسياسات الداعمة لتحقيق ما تتضمنه الخطة من أهداف عالمية طموحة. وأكدت ضرورة إشراك جميع الجهات المعنية وتعزيز التعاون والتكامل والتضامن على المستوى الإقليمي لتوفير العيش الكريم للإنسان العربي. وشدّدت الأمينة التنفيذية للإسكوا بالوكالة على التنمية كحق للجميع ومسؤولية على عاتق الكل، ولا سيما في ظل الأزمات القائمة والناشئة والحروب والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وعلى ضرورة تكثيف الجهود وتعزيز التنسيق في ما بين كل الفاعلين لتوفير الموارد والقدرات اللازمة لخدمة بلدان وشعوب المنطقة.

باء- الجلسات العامة

الجلسة الأولى - عرض تمهيدي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عامها الثاني في المنطقة العربية

13- استهل هذه الجلسة السيد زياد عبيدات، مدير خطط وبرامج التنمية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن، فشدد على أهمية الانعقاد الدوري للمنتدى واستمرارية العمل التنموي في إطار خطة 2030، وعلى أهمية حضور المنطقة العربية الفاعل على المستوى الدولي. ونوه بالطابع التشاركي للمنتدى وخصوصاً مشاركة ممثلين عن الشباب والنساء والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب الحكومات. وذكّر بأن تنفيذ الخطة التنموية يجري في ظل تحديات عديدة، لا سيما تلك المتعلقة بالاحتلال والحروب والنزاعات، مؤكداً أن لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية وحوكمة رشيدة.

14- واستعرضت السيدة كريمة القري، المسؤولة عن الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الإسكوا، برنامج عمل المنتدى لعام 2017 ودوره وأهدافه. وشددت على أهمية إيلاء الاهتمام الكافي للعمل الإقليمي في تحقيق خطة 2030 نظراً لترابط القضايا الإقليمية بالتحديات التنموية على المستوى الوطني، ومن هنا ضرورة البحث في حلول وسياسات إقليمية تساعد المسارات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد وتحقيق أهداف إقليمية بالمعنى المباشر بالتشارك بين كل الأطراف. وركزت على تحديات الفقر واللامساواة والبطالة وندرة الثروات الطبيعية، لا سيما في ظل الحروب والنزاعات وانعدام الأمن والاستقرار، كقضايا إقليمية مشتركة لها أثر كبير على دول المنطقة. وطرحت على المنتدى مجموعة من الأسئلة الهامة المتصلة بالمستوى الإقليمي عن نحو خاص، لتكون بمثابة محاور للنقاش:

- ما هو الإطار الإقليمي أو الآلية الإقليمية اللازمة للانتقال من الالتزام إلى العمل الفعلي والتنفيذ؟
- ما هو العمل المشترك الكفيل بإحداث التغيير التحويلي الهادف إلى تغيير هيكلية اللامساواة ومعالجة علاقات القوة غير العادلة، وإحداث تغيير على المدى البعيد؟
- هل بالإمكان وضع برنامج عمل للمستقبل القريب يترجم النوايا الحسنة إلى رصد الموارد الملائمة؟
- ما هي متطلبات اعتماد نَهْج إقليمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وما هي آليات المتابعة والاستعراض الإقليمية الممكن اعتمادها؟

الجلسة الثانية - تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: منظور الدول العربية

15- ترأست الجلسة السيدة لمياء عبد الغفار، الأمينة العامة للمجلس القومي للسكان في السودان، وشارك فيها السيد داود الديك، وكيل مساعد في وزارة التنمية الاجتماعية وعضو اللجنة التوجيهية للتنمية المستدامة وعضو الفريق الوطني للتنمية المستدامة في فلسطين، والسفير طارق الأنصاري، مدير إدارة التعاون الدولي في وزارة الخارجية في قطر، والسيد سامي بوقشة، مدير إدارة التعاون المتعدد الأطراف في وزارة الشؤون الخارجية في تونس، والسيدة هيفاء مقرن، رئيسة قطاع أهداف التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، والسيد محمد محداد، مدير الحكامة في الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة في المغرب.

16- تفاوتت عروض الدول بحسب التحديات الخاصة بكل منها، مع تناول القضايا المشتركة. وفي ما يتعلق بتكييف الخطة العالمية وطنياً، أكدت العروض أهمية إدماج/توطين الأهداف والغايات والمؤشرات العالمية في الخطط الوطنية السارية والمستحدثة وفي الاستراتيجيات القطاعية، وعدم التعامل معها كخطة مستقلة، وبناء أطر إحصائية تتماشى مع الأهداف الوطنية. كما ركز المتحدثون على الملكية الوطنية وتوفير الدعم الفني والشراكة كمبادئ أساسية لتنفيذ خطة 2030.

17- وأكد المشاركون أهمية اعتماد نظام واضح لإدارة المسار التنموي. وجرى استعراض بعض الإجراءات التي اتخذها عدد من الدول العربية لمأسسة مسار التنمية المستدامة، بما في ذلك اعتماد المواثيق الوطنية والقوانين والأطر التشريعية المنظمة لذلك (كما في المغرب)، ودسترة الحق في التنمية (كما في تونس)، وترجمة الالتزام السياسي بخطة التنمية المستدامة إلى هيكليات قيادية على أعلى المستويات (رئاسة الحكومة أو الجمهورية) تشرك جميع الوزارات والقطاعات المعنية، لقيادة مسار التنمية المستدامة.

18- كما ركزت المناقشات على سُبل تحقيق الاستدامة في كل القطاعات وأهمية وضع إطار مفهومي موحد للتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، والحاجة إلى مصادر للتمويل غير المشروط، بما في ذلك مصادر التمويل العربية. وتناول النقاش جهود الدول العربية في تفعيل عملية التمويل وفقاً للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 6 المتصلة به والتي تقضي بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب. كما لاحظ ممثلو المجتمع المدني عدم الإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في معظم الاستراتيجيات والتجارب الوطنية التي عرضت، مما يدل على تجاهل هذه الفئة في التخطيط والتنظيم.

الجلسة الثالثة – تقارير الاستعراض الطوعية الوطنية

19- ترأس هذه الجلسة السيد عزيز أجبيلو، الكاتب العام في الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة بالمغرب. وتحدث فيها السفير أشرف إبراهيم، مساعد وزير الخارجية المصرية، والمهندس زياد عبيدات، مدير خطط وبرامج التنمية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن، والسيدة نورة المريخي، مديرة إدارة التخطيط والجودة بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر، والسيد إيلشونغ يي، كبير منسّقي البحوث في معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

20- ركزت تجربة مصر على العوامل التي ساعدت على إعداد تقرير طوعي في أول عام (2016) على بدء العمل بخطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، مما كرس الملكية الوطنية في تحديد الأولويات وصياغة المؤشرات ووضع الإطار المؤسسي المناسب لضمان مراجعة شاملة تشاركية ومنسّقة. وساهم إنشاء لجنة وزارية لمتابعة التنفيذ، يرأسها رئيس الوزراء، ومقرّرها وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، في نجاح هذه التجربة. كما كان لدعم الأمم المتحدة للعملية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والإسكوا، وفريق الأمم المتحدة القطري) أثر إيجابي على نوعية التقرير وصياغته بحسب النموذج المقترح. وتماشياً مع الطابع التشاركي المنصوص عليه، نُظمت لقاءات مع المجتمع المدني لمناقشة التقرير قبل اعتماد الصيغة النهائية. وتمثلت التحدّيات في عامل الوقت وصعوبة قياس بعض الأهداف وتحليلها في المرحلة الأولية من التنفيذ، لعدم توفر كل البيانات الوطنية.

21- وفي عرض تجربة قطر، تم التركيز على "رؤية قطر الوطنية 2030" كإطار عام للتخطيط التنموي وتكييف الاستراتيجيات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، ووضع الهياكل المؤسسية وآليات المتابعة لدعم التنفيذ. وفور صدور إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الدورة التاسعة والعشرين

للإسكوا، كانون الأول/ديسمبر 2016)، وقبل ذلك إعلان الدوحة بشأن ثورة البيانات (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، شرعت قطر في إدراج أهداف التنمية المستدامة كجزء من خطة التنمية الوطنية 2017-2022 ومن الخطط الاستراتيجية المؤسسية. وأطلقت قطر مبادرة لتطوير قاعدة بيانات تفاعلية خاصة بمؤشرات خطة 2030، تلاها مشروع أجندة التحوّل في الإحصاءات الرسمية كأساس لعملية المتابعة والاستعراض ولإعداد التقرير الوطني الطوعي. وتحت إشراف فريق عمل رفيع المستوى تم إنشاؤه لمتابعة تنفيذ خطة 2030، ستصدر قطر قريباً أول تقرير دوري إحصائي بشأن مؤشرات التنمية المستدامة.

22- وفي عرض التجربة الأردنية، تم التركيز على "رؤية الأردن 2025" وعلى الدروس المستفادة من عملية تكييف الخطة على المستوى الوطني، بفضل الترتيبات المؤسسية التي وضعها الأردن منذ عام 2001. وقد عملت اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة على إرساء مبادئ التنسيق والتكامل والتعاون بين المؤسسات. وبعد صدور خطة 2030، أعيد تشكيل هيكل اللجنة، فانضم إليها عدد من الوزارات والمؤسسات غير الحكومية، وتم إنشاء 17 فريقاً وطنياً، إضافة إلى فريق النوع الاجتماعي وفريق الحريات وحقوق الإنسان، للعمل على مواءمة الخطة الوطنية مع الخطة العالمية. كما بادر الأردن إلى تطوير أكثر من 600 مؤشر قياس. ويعمل الأردن حالياً على إعداد التقرير الطوعي الأول انطلاقاً من الأولويات التنموية الوطنية، ومنها التعليم وتمكين الشباب والعمل اللائق والطاقة والأمن الغذائي والصحة وتمكين المرأة. كما سيتناول التقرير وسائل التنفيذ (الهدف 17)، ومنها بناء القدرات ونقل المعرفة والخبرات وتمويل التنمية، خاصة في ظل الظروف الاجتماعية التي يشهدها الأردن.

23- وفي عرض التجارب العالمية في إعداد التقارير الطوعية، تمّت الإشارة إلى أهمية تجنّب المقاربة الأحادية للأهداف الـ 17 والغايات الـ 169 في خطة 2030 وضرورة التعامل معها كإطار متكامل لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية معاً. وتم التأكيد على ضرورة عدم الاكتفاء بالأهداف السهلة بل معالجة القضايا التي تحدث التحوّل الاجتماعي المنشود. ولإعداد التقارير الوطنية الطوعية، لا بد من التفاعل مع الجهات المعنية في كل المراحل، وضمان المشاركة الفعلية لفهم العلاقة بين الأهداف والغايات والأولويات الحقيقية ورسم ملامح المستقبل الذي تصبو إليه الشعوب.

24- وفي النقاش الذي تلا العروض، تم التركيز على التحدّيات التي تواجه عمليات إعداد التقارير الطوعية والدروس المستفادة منها، ولا سيما أهمية المساءلة وما يتطلبه ذلك من جدّية في تحديد خطوط الأساس والمؤشرات الوطنية. كما تم التأكيد على أن تكييف خطة 2030 على المستويين الوطني والمحلي ليس بالأمر السهل ويتطلب تضافر جهود كل الجهات المعنية وقيام مؤسسات قوية بقيادة العملية وتنسيقها على كل المستويات.

25- وفي ختام الجلسة، تم التأكيد على ضرورة التزام الدول بتكييف خطة 2030 وطنياً ومحلياً؛ وإشراك جميع الشركاء بمن فيهم الشباب ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز العلوم والتكنولوجيا ومؤسسات البحوث والجامعات؛ وتوفر هياكل مؤسسية تقود العملية وتضمن التنسيق الجيّد والتكامل في الأدوار والمسؤوليات؛ وتوفر نُظم إحصائية قادرة على توفير بيانات ذات مصداقية يقاس على أساسها التقدّم.

الجلسة الرابعة - الفقر والازدهار: مسألة التوزيع
(بإشراف الإسكوا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية)

26- قدم السيد بول لاد، مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، عرضاً حول موضوع الفقر والازدهار شدد فيه على ضرورة أن لا تقتصر السياسة الاجتماعية على تدخلات ضيقة لمكافحة الفقر، بل أن تكون سياسة عامة تشمل الجميع. وأكد أهمية اعتماد تعريف واسع للفقر كظاهرة متعددة الأبعاد يجب دراستها

والتعرف إليها في نطاقها الجغرافي المحدد؛ والربط بين الفقر واللامساواة التي هي بدورها متعددة الأبعاد. وأشار إلى أن خطة التنمية المستدامة خطة تحويلية كما هو عنوانها، وأن التحويل والتغيير يجب أن يشملا الهياكل الاقتصادية والسياسات والعلاقات الاجتماعية وقواعد العمل للتمكن من تحقيق التنمية المستدامة.

27- وتحدث في الجلسة كل من السيد إيلشونغ يي، كبير منسقي البحوث في معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، والسيد سعيد الصقري، رئيس الجمعية الاقتصادية العُمانية، والسيد محمد بلقاسمي خبير الفقر والتنمية البشرية من المغرب، والسيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. وأدار الجلسة السيد أسامة صفا، رئيس قسم العدالة الاجتماعية والمشاركة في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا.

28- تناولت العروض والنقاشات الأبعاد المختلفة لمسألة التوزيع والسياسات الاجتماعية للقضاء على الفقر، مع التأكيد على ضرورة الالتزام الفعلي بالتنمية كمفهوم شامل تندرج في إطاره سياسات اجتماعية واسعة تشمل الجميع وضمنها سياسات مكافحة الفقر. وشدد المتحدثون على ضرورة أن تستند الحماية الاجتماعية إلى مبدأ الحقوق، وعلى أهمية النظام الضريبي كآلية رئيسية لإعادة توزيع العوائد والأعباء بشكل عادل، ودور المؤسسات والحوار الاجتماعي والحرية في إنجاح السياسات الاجتماعية، وأهمية الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لحشد الموارد. وشددوا على أن تحقيق تنمية لا تغفل أحداً يعني شمول الأشخاص ذوي الإعاقة بصفتهم من الفئات الأكثر تهميشاً وفقراً. كما أشاروا إلى علاقة الفساد بالفقر، وأهمية السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية وحسن استخدامها كأحد متطلبات القضاء على الفقر وتعميم الازدهار.

الجلسة الخامسة – الفقر والازدهار: النمو التضميني والعمل اللائق
(بإشراف منظمة العمل الدولية والإسكوا)

29- تحدث في هذه الجلسة السيد نيرنجان سرنجي، مسؤول أول للشؤون الاقتصادية في شعبة التنمية الاقتصادية في الإسكوا، والسيدة شذى غالب الجندي، المسؤولة الإقليمية للتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وتعبئة الموارد في المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية، والسيد حسين عباسي، الأمين العام السابق للاتحاد العام التونسي للشغل، والسيد عباس كورينا، الأمين العام للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي لدى وزارة شؤون رئاسة الجمهورية في السودان. وأدار الجلسة السيد ماجد عثمان، مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، ووزير سابق للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر.

30- تطرقت العروض والنقاشات إلى ضرورة تغيير نهج التنمية في المنطقة العربية بحيث تعطى أولوية لنمو اقتصادي تضميني يولد فرص العمل اللائق للجميع. فالنمو الاقتصادي الذي تحقق في بعض البلدان امتصّه النمو السكاني ولم يتحول إلى تنمية. وفرص العمل التي تم توفيرها، لم تستوف مواصفات العمل اللائق الذي هو شرط لتحويل النمو إلى عائد تنموي. وبقيت الإنتاجية منخفضة والبطالة مرتفعة، وبقي العمل غير المهيكل يشكل الحصة الكبرى من قوة العمل. كما أن مشاركة النساء في قوة العمل هي الأدنى بين مناطق العالم ولا تزال تشكل تحدياً مشتركاً في كل دول المنطقة.

31- وأشار المتحدثون إلى إشكاليات كبيرة في حوكمة سوق العمل. فالخصخصة تمت في بيئة يسودها الفساد، مما أدى إلى إضعاف المساهمة التنموية للقطاع الخاص. ولم تول الدول العربية الأهمية الكافية لسياسات التشغيل وحماية قوة العمل، وهي في غالب الأحيان لا تطبق الاتفاقيات الدولية حتى في حال المصادقة عليها. وفي كثير من البلدان العربية، لا يُعترف فعلياً بالنقابات، فلا تتحقق بالتالي الشروط الأساسية للعمل اللائق في غياب حرية

التجمع والتفاوض ومقومات الحوار الاجتماعي الحقيقي. كما أن عدة عوامل ومنها الفساد وعبء الديون تؤدي إلى تغيير وجهة الموارد أو تمنع حسن استغلالها.

32- وتحدث المشاركون عن الحاجة إلى الانتقال من التفكير القطري إلى التفكير الإقليمي، ومن التفكير القطاعي والقصير الأمد إلى التفكير الاستراتيجي، وعن ضرورة إزالة التعارض بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية، أو بين السياسات الاقتصادية المطلوب من الدول تنفيذها وآثار ذلك على حياة الناس. واعتبر المشاركون أن الحوار الاجتماعي وتشكيل المجالس الاقتصادية والاجتماعية أو ما يماثلها وتعزيز دورها هو مدخل إلزامي لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل اللائق. كما أكد المشاركون أهمية المقاربة الحقوقية، لا سيما وأن الدول ملتزمة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما جاءت في الاتفاقيات الدولية، ويمكنها أن تشكل إطاراً فعالاً في توجيه السياسات وتقييمها ورصد الالتزام بها، بما في ذلك شروط العمل اللائق.

الجلسة السادسة - بناء مجتمعات مزدهرة من خلال السلم والاستقرار
(بإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والإسكوا)

33- تحدث في هذه الجلسة كل من معالي السيد محمد الميتمي، وزير الصناعة والتجارة في اليمن، والسيد سمير عبدالله، باحث رئيسي في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ووزير التخطيط ووزير العمل في الحكومة الفلسطينية سابقاً، والسيدة خولة مطر، الأمينة التنفيذية للإسكوا بالوكالة، والسيدة رزان زعيتر، رئيسة الشبكة العربية للسيادة على الغذاء ومؤسسة هيئة إدارة الجمعية العربية لحماية الطبيعة. وأدارت الجلسة السيدة اعتدال المجبري، مسؤولة المركز الإعلامي في مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" في تونس.

34- تناولت العروض والمناقشات الوضع العام غير المستقر في المنطقة العربية وأثره على جهود التنمية والقضاء على الفقر وتحقيق الازدهار، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية وفلسطين واليمن. فأكد المتحدثون ضرورة التمييز بين حالة الاحتلال في فلسطين، وحالة الحرب والنزاع في دول أخرى، وحالات النزاع المحدود وعدم الاستقرار، مع الإشارة إلى تعدد الفاعلين الخارجيين والداخليين، وإلى أن اندلاع الحرب أو النزاع ليس اختيارياً. وأجمعوا على أن الاحتلال والحرب والأزمات من عوامل زيادة الفقر وتدمير فرص الازدهار، وعلى أن السلم والأمن والاستقرار شروط مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة، دون أن يعني ذلك أن يقف الفاعلون التنمويون مكتوفي الأيدي إلى أن تتوفر هذه الشروط. فجهود تحقيق التنمية، وإن في ظروف صعبة، يمكن أن تتحول إلى وسيلة للحد من العنف وإرساء أسس السلام المستدام والتصدي لبعض الأسباب الجذرية الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تولد العنف والتطرف.

35- وشدد المشاركون على أهمية المؤسسات، حيث أن ضعف المؤسسات وسيادة نمط الأنظمة المغلقة والإقصائية من أسباب نشوء الأزمات، وأن بناء نُظم حوكمة تضمينية وعادلة وشفافة ومؤسسات فاعلة يساهم في الخروج من الأزمات واستدامة السلام. وأشار المتحدثون أيضاً إلى أهمية الإصغاء إلى الناس وإلى البناء على تجارب صمودهم المذهلة في ظل الأوضاع الصعبة التي تشهدها المنطقة، لا سيما النساء اللواتي يحافظن على ما تبقى من نسيج اجتماعي. ويتحقق ذلك من خلال وضع خطط التدخل المباشرة، والربط بين التدخلات الإغاثية والتنموية، والثقة في قدرة الناس على بناء المستقبل، وكذلك من خلال دعم دور المجتمع المدني والإفادة من قدراته في عملية السلام وإعادة البناء.

36- وتفيد تجربة فلسطين الطويلة تحت الاحتلال أن اجتزاء خطط العمل واقتصارها على الشأن السياسي لا يحقق النتائج المرجوة، فاستراتيجيات مواجهة الاحتلال والنزاعات الناجمة عنه يجب أن تدمج كل الأبعاد

التنموية دون استثناء، بما في ذلك تعزيز الإنتاج وفرص العمل وتوفير الخدمات للجميع لأن ذلك يعزز الصمود. وتم التشديد على أهمية منظومة حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والقانون الدولي كإطار نظري وعملي لإيجاد حلول للأزمات وضمان السيادة على الموارد الطبيعية الوطنية وبناء السلم المستدام.

الجلسة السابعة - نحو تحقيق الازدهار من خلال حشد وسائل التنفيذ على المستوى الإقليمي

37- أدار هذه الجلسة السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وتحدث فيها كل من السيدة زهرة التايق، مديرة الطاقات المتجددة ونجاعة الطاقة في وزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة في المغرب، والسيد مصطفى خواجه، مدير السجلات الإدارية والمراقبة الإحصائية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والسيدة فاطنة لكراني، رئيسة مصلحة العلاقات مع العالم العربي، أفريقيا، آسيا وأوقيانا في إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في المغرب.

38- ركزت هذه الجلسة على سُبل تحقيق التنمية المستدامة والازدهار من خلال حشد وسائل التنفيذ على المستوى الإقليمي بما في ذلك الموارد المالية والقدرات البشرية والتكنولوجيا والتجارة والبيانات والنُظم الإحصائية والشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث. وتوقف المتحدثون عند صعوبة تحقيق التحوّل المنشود ما لم تُتخذ إجراءات لزيادة التآزر والاستعمال الأمثل لطاقات وخيرات المنطقة، وكذلك ما لم تتوفر المادة الإحصائية اللازمة للتخطيط التنموي السليم.

39- وفي إشارة إلى تجربة المغرب في وضع وتنفيذ استراتيجية الطاقة المتجددة والنظيفة، برزت أهمية تطوير هذه التكنولوجيا ونقلها عبر البلدان العربية، كما هو الحال في أفريقيا، لتحقيق استدامة الطاقة ونظافتها وحماية الموارد الطبيعية، وتخفيض تكلفة الطاقة وبالتالي أسعار الخدمات. وشدّد المشاركون على دور منظومة التعليم، خاصة التعليم العالي والبحث العلمي، في دعم تطوير المعرفة بما يتناسب مع متطلبات العصر.

40- وأكد المتحدثون أهمية البعد الإقليمي في توفير بيانات ذات نوعية جيدة تؤسس لسياسات ناجعة، فندرة الأرقام أو تضاربها أو صعوبة الوصول إليها تُعتبر تحدياً إقليمياً مشتركاً. كما أكدوا أهمية وضع مؤشرات تتماشى وأولويات المنطقة. وتم عرض تجربة فلسطين والجهود الوطنية الرامية إلى بناء نظام إحصائي قادر على تجميع كل المصادر وضمان الاتساق في المنهجيات وآليات الاحتساب والتصنيف وحشد الشراكات الضرورية مع المجتمع المدني.

41- ودعا المتحدثون إلى مشاركة عربية فعلية في الفريق الرفيع المستوى المعني بتحديد ومتابعة المؤشرات العالمية وربطها بأهداف خطة 2030. وجاء من بين التوصيات ضرورة التوافق على إنشاء بنك معلومات عربي معني بمؤشرات خطة 2030 وعددها 241 مؤشراً، يوفر آلية إقليمية لرصد التقدّم المحرز وتحليل الاتجاهات الإقليمية وتحديد نقاط الضعف وآليات تصحيح المسار.

42- وتناول المتحدثون دور التجارة في تعزيز التكامل العربي، فأشاروا إلى أن العلاقات التجارية بين دول المنطقة تتسم عامة بالتنافسية أكثر من التكاملية، حيث يتم التركيز على قطاعات إنتاجية تنافسية تقلّص من قدرة البلدان على التعاون وتفعيل التجارة والانفتاح على الخارج وخلق فرص تجارية خارج المنطقة العربية وتوظيف الهجرة لتحقيق التنمية. وجاء في التوصيات ضرورة دعم الجهود المعرفية والدراسات الميدانية التي تسمح بتطوير أطر قانونية وسياسات صناعية وتجارية تعزز التكامل وتراعي موارد البلدان العربية وقدراتها الإنتاجية والاستهلاكية.

الجلسة الثامنة – المضي قدماً: حوار حول الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2017 والخطوات المستقبلية

43- انطلق النقاش من التوصيات والتوجهات السابقة والدعوات إلى ضرورة إيلاء الأهمية للمستوى الإقليمي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية. وأكد المشاركون في النقاش أهمية اعتماد مقاربة إقليمية لخطة 2030 في المنطقة العربية تبني على المسارات المتعددة القائمة فعلياً على المستويين الوطني والإقليمي، والالتزام بالنهج الكلي التكاملي.

44- وفي هذا الصدد، دعا المشاركون في النقاش إلى الانطلاق من أولويات التنمية في المنطقة، ومن التوصيات السابقة حول التكامل الإقليمي، من أجل استخلاص الأهداف والغايات ذات الأولوية الإقليمية مع قائمة مصغرة للمؤشرات المرتبطة بها للرصد والتقييم، على أن يتم وضع برنامج أنشطة مكمل للمسارات الأخرى ومتناسق معها. وشددوا على تنفيذ عدد من الأنشطة خلال الفترة الممتدة حتى موعد انعقاد المنتدى العربي المقبل في عام 2018، وتقديم تقرير عن التقدم في التنفيذ (حزمة الأنشطة المقترحة وردت أعلاه في الجزء "واو" من الفصل الأول الخاص بالرسائل الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة).

جيم- الجلسات المتخصصة

45- عُقدت في المنتدى خمس جلسات متخصصة تناولت بشكل معمّق بعض الأهداف والأبعاد التنموية، تماشياً مع قرار الجمعية العامة 299/70 بشأن المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي، والذي حدد عدداً من الأهداف التي سيتم استعراض تنفيذها في عام 2017. فبالإضافة إلى الهدفين 1 و17 اللذين نوقشا في الجلسات العامة للمنتدى العربي، تناولت ثلاث جلسات متخصصة الأهداف 2 و3 و5، وتناولت جلستان مواضيع عابرة للقطاعات ذات أهمية قصوى في تنفيذ خطة 2030، منها ضرورة إدماج البعد البيئي ومراعاة قضايا السكان في الاستراتيجيات والخطط التنموية. وفي ما يلي خلاصة عن أهم ما جاء في الجلسات المتخصصة.

1- تنفيذ خطة 2030 من منظور مراع لاعتبارات الجنسين: الأبعاد الجنسانية للفقر والازدهار
(بإشراف منظمة الأمم المتحدة للمرأة، وجامعة الدول العربية، والإسكوا)

46- تحدث في هذه الجلسة كل من معالي السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمساواة والأسرة والتنمية الاجتماعية في المغرب، والسيدة نعمة جنينة، خبيرة في قضايا المساواة بين الجنسين، والسيدة سلمى النمس، الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة في الأردن، والسيدة مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا. كما قدّمت معالي الوزيرة بسيمة الحقاوي كلمة باسم منظمة المرأة العربية. وأدار الجلسة السيد محمد الناصري، المدير العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة العربية.

47- تناولت الجلسة قضايا المساواة بين الجنسين في إطار القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار، وعُرضت تجارب من الأردن والمغرب، والرؤية الإقليمية من خلال جامعة الدول العربية والإسكوا. واستعرض النقاش الجوانب الناجحة في تجربة بعض البلدان العربية في مجال المساواة بين الجنسين والتقدم على طريق المناصفة، لا سيما في تونس والمغرب، وتحسين مستوى مشاركة المرأة في دول عربية أخرى. إلا ان استعراض مجمل المؤشرات بيّن استمرار الفجوة بين الجنسين في كثير من المجالات، كما بيّن تفاوتات هامة بين الدول. ولا تزال بعض المشكلات المشتركة قائمة وتتطلب معالجة، لا سيما ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة وفي المجال السياسي، والعنف ضد المرأة والممارسات الضارّة بها، وعدم كفاية الإطار التشريعي لتحفيز التقدم نحو المساواة

بين الجنسين بما يتوافق مع الطموحات. أما المؤشرات الخاصة بالتعليم والصحة فقد سجلت بعض التقدم ولكن مع استمرار بعض الفجوات.

48- ودعا المتحدثون إلى مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير الحماية للنساء والفتيات والأطفال بشكل خاص في ظروف النزاع، بما في ذلك في حالات اللجوء والنزوح، حيث تتحمل النساء مسؤوليات إضافية في ظل عدم كفاية وسائل الحماية والتمكين. وشددت المداخلات على ضرورة إيلاء الأهمية الكافية للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة ووضع خطط وطنية بناءً عليه، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين في مجمل الاستراتيجيات والأبعاد التنموية باعتبار أن تمكين المرأة هو معيار للتقدم في التنمية المستدامة بشكل عام.

49- وأشارت المداخلات إلى أهمية دور المنظمات الإقليمية سواء الإسكوا أو مكتب الأمم المتحدة للمرأة أو جامعة الدول العربية في تنظيم العمل على المستوى الإقليمي، لا سيما في صياغة رؤية إقليمية بناءً على مراجعة تحليلية للاستراتيجيات الوطنية لأن هذه الاستراتيجيات لم تتناول بالشكل الكافي مسألتي عدم تمكن المرأة من الوصول إلى الموارد والتحكم بها وموضوع العمل غير المدفوع الأجر. ولا بد من أن تتضمن عملية التكييف الوطني والإقليمي تحديد الأولويات بشكل واضح ومنها تطوير الإطار القانوني وتنقيته من العناصر التمييزية، ووضع نظام فعال للرصد والمتابعة باستخدام قائمة مؤشرات ملائمة، وتحقيق المواءمة في الاتجاهين بين المستويين الوطني والإقليمي من جهة والمستوى الدولي.

2- فرص وتحديات تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية
(بإشراف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والإسكوا)

50- شارك في هذه الجلسة السيدة أميرة قرناص، رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي للأمم المتحدة، ومعالي السيد محمد الرميحي، وزير البلدية والبيئة في قطر، والسيد محمد آيت قاضي، رئيس المجلس العام للتنمية الفلاحية في المغرب، والسيد محمود الجمعاني، الأمين العام لوزارة الزراعة في الأردن. وأدارت الجلسة السيدة رُلى مجدلاني، مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا، والسيد عبد السلام ولد أحمد، المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

51- أشارت المداخلات الى أهمية الأمن الغذائي نظراً لتداخله مع عدّة تحدّيات تواجه المنطقة، مثل التنمية والقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار، وخاصّةً في ظل التغيّرات في العالم العربي. والجهود الحثيثة التي تبذل على جميع الأصعدة تبقى غير كافية بسبب التحدّيات القائمة، مثل الحروب التي تشلّ القدرة على الزراعة أو الحصول على الغذاء كما هي الحال في دول عربية تعاني من المجاعة مثل اليمن والصومال، أو في دول أخرى كانت تُعرف بأنها سلة الغذاء العربية مثل السودان والعراق. كما تم التأكيد على أن لقطاع الزراعة دوراً هاماً في خلق فرص العمل، وعلى أهمية تعزيز إسهامه في الناتج المحلي، إضافة الى دور الموارد الطبيعية، وخاصة المياه، في تعزيز الأمن والاستقرار. كما أكد المشاركون ضرورة اعتماد زراعات مستدامة وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

52- وأكدت المداخلات أن للعالم العربي القدرة والإمكانيات لاستيفاء متطلبات الأمن الغذائي ولكن الاستفادة منها رهن السياسات والاستراتيجيات والتخطيط. ودعت إلى تنفيذ الخطة التي رسمتها جامعة الدول العربية في هذا المجال. ولفت المتحدثون إلى مسألة هدر كميات هائلة من الأغذية والموارد التي تُنتج ولا تُستهلك والتي تصل إلى 30 في المائة من الغذاء المنتج وهذا كافٍ لإطعام 80 مليون جائع. وللتكنولوجيا والبحث العلمي والحوكمة الرشيدة والتعاون الإقليمي والدولي دور حاسم في التصدي لمشكلات الأمن الغذائي في المنطقة العربية،

ولا بد من الاستناد إليها في وضع استراتيجيات إقليمية في هذه المجال مع وسائل التنفيذ. كما لا بد من اعتماد نهج الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي وأبعادها الإقليمية.

3- النهج المتكامل والبعد البيئي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030
(بإشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والإسكوا، وجامعة الدول العربية،
وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)

53- تحدث في هذه الجلسة كل من السيدة شهيرة وهبي من إدارة البيئة في جامعة الدول العربية، والسيد زغلول سمحان من فلسطين ممثلاً للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، والسيدة كاتيا شايفر من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والسيد مولاي حفيظ كبيري من المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، والسيد سليمان المليكي من كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة في المغرب، والسيدة منية براهام، خبيرة في التنمية المستدامة من تونس. وأدارت الجلسة السيدة رُلى مجدلاني، مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا، كما لخصت رسائل الجلسة السيدة ميلاني هتشنسون، المنسقة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

54- ركز المتحدثون على أهمية وسُبل إدماج البعد البيئي في مخططات واستراتيجيات التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. ولاحظوا أن الاستراتيجيات والخطط الإقليمية خصوصاً وفيرة ولكن التنفيذ ضعيف، متسائلين حول ما إذا حصل تقدّم أم تراجع بالنسبة لإدماج البعد البيئي بعد إقرار خطة 2030. وأجمع المشاركون على أن البعد البيئي هو الأضعف بين الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، كما جاء في مخرجات الاجتماع التحضيري للمنتدى لعام 2017 حول القضايا البيئية والأولويات الإقليمية، الذي انعقد في القاهرة يومي 23 و24 نيسان/أبريل 2017، وأبرزها التوصيات بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

55- وتناول النقاش موضوع المستوطنات الحضرية في المنطقة ودورها في دفع النمو والازدهار، مع الإشارة إلى أن المدن، في المقابل، تستهلك نسبة كبيرة من الطاقة وتنتج نسباً عالية من الغازات، وغالباً ما تكون مسبباً كبيراً في تلوث البيئة. وفي هذا السياق، من الضروري فهم التحديات التي تطرحها المستوطنات الحضرية والتوجه نحو إرساء السياسات الحضرية في المنطقة على أسس سليمة ومستدامة.

56- وأكد المتحدثون أهمية قوننة مبادرات إدماج البعد البيئي في خطط التنمية لضمان التزام جميع الأطراف (من حكومات ومستثمرين ووزارات وغيرها) بمبادئ التنمية المستدامة، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية في الأنشطة الاقتصادية. وعُرضت تجارب وطنية في هذا المجال ومنها تجارب ناجحة في كل من تونس والمغرب. كما تطرّق النقاش إلى التحديات البيئية الجسيمة الناجمة عن الحروب والنزاعات والكلفة الباهظة للاحتلال، وتلك الناجمة عن إهمال تاريخي للبعد البيئي. ومن الممكن تحقيق نجاحات أفضل في إدماج البعد البيئي في التنمية إذا ما تمّت قوننة ومأسسة عملية الإدماج، ووضع آليات فعالة وملزمة للتنفيذ والمساءلة، وتفعيل العلاقة مع القطاع الخاص للالتزام بالمسؤولية البيئية، ووضع خطط زمنية واضحة لتنفيذ الإدماج بالترافق مع تعزيز القدرات والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والبيانات.

4- البعد الديمغرافي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030
(بإشراف صندوق الأمم المتحدة للسكان)

57- شارك في هذه الجلسة السيد ماجد عثمان، مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) ووزير سابق للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، والسيد علي المطلق من المجلس الأعلى للسكان في الأردن، والسيد داود الديك، وكيل مساعد في وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين، والسيد مروان بلعربي، خبير في شؤون الشباب. وأدارت الجلسة السيدة هالة يوسف، المستشارة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب البلدان العربية.

58- ركزت المداخلات على أن مقاربة أهداف التنمية المستدامة من منظور السكان يساعد على الالتزام بمبدأ عدم استثناء أحد. ودعا المتحدثون إلى إدماج قضايا الهجرة الدولية في السياسات التنموية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، باعتبارها من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكدوا أهمية العمل في إطار خطة 2030 لمواءمة الخطط الوطنية في بلدان المنشأ والوجهة، ووضع برامج لإدماج قضايا الهجرة في مسار التنمية في البلدان العربية، بما في ذلك الاهتمام بالهجرة الداخلية، في ظل نسبة التحضر العالية في هذه البلدان.

59- من جهة أخرى، بيّنت العروض أن العائد الديمغرافي ليس مضموناً أو تلقائياً، وأن على البلدان أن تقوم باستثمارات هادفة وواعية وأن تضع السياسات والتدخلات المناسبة على المستويين الوطني والإقليمي للإفادة من هذا العائد، على أن تشمل هذه السياسات المكوّنات الأربعة التالية: الصحة والرفاه؛ والتعليم وتطوير المهارات؛ والتمكين الاقتصادي والتشغيل والريادة؛ والشباب والحوكمة والحقوق. ولا بد أيضاً من إيلاء أهمية خاصة للتغيُّرات الديمغرافية والإسقاطات السكانية، والتغيُّرات في الهكيل العمري للسكان، والنزوح والهجرة. وحيث يمثل الشباب أكثر من 30 في المائة من سكان البلدان العربية، يحقق التعامل مع العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب أثراً على كل الفئات السكانية.

60- ودعا المتحدثون الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية إلى مواصلة العمل المشترك من أجل تنفيذ خارطة الطريق للعائد الديمغرافي في الدول العربية في إطار خطة 2030، وتعزيز العمل الإحصائي والاستناد إلى قائمة المؤشرات الملائمة من أجل تحسين الرصد والمتابعة للقضايا السكانية وللتنمية بشكل عام.

5- الفقر والصحة: تحقيق الهدف 3 في المنطقة العربية
(بإشراف منظمة الصحة العالمية)

61- شارك في هذه الجلسة السيدة ريانة بوحاقة، مديرة وحدة دعم البلدان والشراكات في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية، والسيد عبد السلام بوطيب، خبير الصحة والفقر من المغرب، والسيدة سكينة بوراوي، مديرة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، والسيد عبدالله سيد أحمد، عميد كلية الصحة العامة في السودان، والسيدة سيلفانا اللقيس، رئيسة المكتب العربي للمنظمة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة. وأدار الجلسة السيد إيف سوتران، الممثل المقيم لمنظمة الصحة العالمية في المغرب.

62- تناولت الجلسة قضايا عامة تتعلق بالصحة والتنمية والفقر، وعُرضت خلالها تجارب من الأردن والسودان والمغرب، بالإضافة إلى قضايا قطاعية وتحديداً الإعاقة وصحة المرأة. وركز المتحدثون على أن تحسين الوضع الصحي يحتاج إلى مقاربة شاملة وإلى توفر القناعة بأن الشأن الصحي ليس اختصاصاً حصرياً

لوزارة الصحة، بل يقتضي تعاون الوزارات الأخرى. وأكدوا أهمية إشراك البرلمانيين في وضع السياسات الصحية، لا سيما وأن التخطيط السليم والفعال أمر حيوي من أجل التوصل إلى نتائج صحية متوازنة وعادلة.

63- وأشار المتحدثون إلى ضرورة الاعتراف بوجود تفاوتات هامة بين البلدان وداخل كل بلد في ما يتعلق بإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية. فالسياسات الصحية التضمينية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات المهمشة والأكثر تعرضاً، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وحاملو فيروس نقص المناعة. وتوفر أهداف التنمية المستدامة فرصة حقيقية لتصحيح التفاوتات في المجال الصحي وعدم الاكتفاء بتحسين المتوسطات الوطنية. وينبغي أن تضمن السياسات الصحية توفير الكادر الطبي وحسن توزيعه، وتطوير الأبحاث والمهارات في المجالات ذات الأولوية، لا سيما في مجال الإعاقة والأولويات الصحية للفئات السكانية المختلفة.

64- وأكد المتحدثون ضرورة إدماج بعد المساواة بين الجنسين في الهدف 3 المتعلق بالصحة كما في كل الأهداف. وفي هذا السياق، ينبغي معالجة ثلاثة تحديات كبرى هي تزويج الأطفال، وختان الإناث، والعنف ضد النساء. ويجب تضمين التقدم في هذه المجالات، لا سيما العنف ضد النساء، في التقارير الطوعية الوطنية لاستعراض التقدم. ودعوا إلى تعزيز التعاون بين الشركاء المعنيين بالصحة لتطوير منهجيات وقاعدة بيانات متوافق عليها تساهم في بناء معرفة قابلة للاستخدام من قِبل المعنيين، لا سيما تعريف للمحددات الاجتماعية للفقر ودراستها ورصدها ومعالجتها.

دال- الجلسة الختامية

65- اختُتم المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2017 ببيان صحافي تلته السيدة كريمة القري، وأكد توافق المشاركين في المنتدى على عدد من الأفكار والخطوات لتفعيل البعد الإقليمي لخطة 2030، وذلك من خلال العمل على تحويل أولويات المنطقة إلى أهداف وغايات إقليمية تلتزم بها الأطراف، وتكون قابلة للقياس، وتشكل برنامجاً تنفيذياً إقليمياً للتنمية المستدامة حتى عام 2030. وسوف تكون آليات المتابعة والاستعراض الإقليمية مكوناً أساسياً ضمن هذا البرنامج الذي سوف يجري العمل على بلورته خلال الأسابيع القادمة، بحيث يكون جاهزاً للعرض أمام الدورة المقبلة للمنتدى في عام 2018.

66- وأكد البيان النهائي على دعم المشاركين في المنتدى للشعب الفلسطيني في سعيه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومساندتهم للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية ولمطالبهم الإنسانية العادلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

67- وفي ختام المنتدى، أكدت الإسكوا، بصفتها الجهة المنظِمة، على النهج التشاركي كأساس لإنجاح المنتدى من خلال إشراك كل المشاركين في إعداد الصيغة النهائية للرسائل التي ستُرفع الى المنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى.

68- وألقى معالي السيد لحسن الداودي، وزير الشؤون العامة والحكامة في المغرب، كلمة ختامية أكد فيها أهمية تكثيف الجهود الإقليمية للدفع بعجلة التنمية في عالم عربي يشهد تحولات كبرى وتواجه بلدانه تحديات جسيمة، وأعرب عن ترحيب المملكة المغربية باستضافة المنتدى المقبل في عام 2018. وألقت الدكتورة خولة مطر، الأمينة التنفيذية للإسكوا بالوكالة، كلمة شكر وتقدير للمملكة المغربية وكل المشاركين على مساهمتهم القيّمة في إنجاح أعمال المنتدى وإرسائه كمنصة للدفع بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

ثالثاً- المشاركون

69- حضر المنتدى أكثر من 150 مشاركاً من المستوى الرفيع، بمن فيهم ممثلون عن الجهات المنظِمة، أي الإسكوا، وجامعة الدول العربية، ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية (أعضاء آلية التنسيق الإقليمي)، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة في المغرب، وممثلون عن الحكومات وعن المجموعات الرئيسية والجهات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة وصناديق النقد في المنطقة العربية وعدد من البرلمانيين العرب ومندوبو عدد من الجهات الإعلامية.

70- وشمل تمثيل الأمم المتحدة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والمنظمة الدولية للهجرة.

71- وشارك أكثر من 70 مندوباً عن خمس عشرة دولة عربية، ثلاث عشرة منها أعضاء في الإسكوا وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية التونسية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، ودولة فلسطين، ودولة قطر، وليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي. وقد جاؤوا من وزارات متخصصة عدة كوزارات الشؤون العامة والحكامة، والتخطيط، والشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والتنمية الاجتماعية والعمل، والتضامن والمرأة والأسرة، والتنمية القروية، والتنمية الإدارية، والمالية، والتجارة، والصناعة، والطاقة والمعادن، والصحة، والبلدية والبيئة، والمياه، والزراعة، والتنمية المستدامة، والتجهيز والنقل، والتعليم العالي، وعدد من أجهزة الإحصاء المركزية والمجالس القومية للسكان والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى برلمانيين من كل من فلسطين، ومصر، والمغرب.

72- وشمل تمثيل المجموعات الرئيسية والمنظمات الإقليمية والدولية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، والمنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED)، والشبكة العربية الإقليمية للبيئة والتنمية "رائد" (RAED)، والشبكة العربية للسيادة على الغذاء والجمعية العربية لحماية الطبيعة (APN)، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمة المرأة العربية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومنظمة الشفافية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمكتب العربي للمنظمة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة، والمجموعة الكبيرة للمرأة، والجمعية الاقتصادية العمانية، والاتحاد العام التونسي للشغل، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والمنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والجمعية المغربية للتقييم، وجمعية "تاركة" للتنمية المستدامة، وجمعية "رباد" المغرب (RAPAD) (الشبكة التعاونية لرعاية الحيوان والتنمية المستدامة).

وحضر مندوبون عن الجهات الإعلامية التالية: المرصد المغربي لأفريقيا والشرق، وجريدة المغرب، وجريدة الغد، وFood Magazine، ووكالة المغرب العربي للأنباء، وغيرها.